بسم الله الرحمن الرحيم

دور الدولة في الاقتصاد الوطني في النماذج الاقتصادية المختلفة

دراسة تحليلية نقدية

د/ كمال محمد عيسى

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل انتقادي لدور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل النماذج الاقتصادية المختلفة، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التاريخي في التحليل الاقتصادي، وبتتبع أداء هذه النماذج خلال العقود التسعة الماضية منذ عشرينات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، ولاحظنا من خلال تحليلنا فشل هذه النماذج جميعاً في تحقيق أمثلياتها التي رسمتها لنفسها كاملة وهي التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادي.

وتوصي الدراسة بأنه لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة في الاقتصاد الوطني سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية ومهما كان نوع المجتمع الذي تسود فيه ومهما كان طبيعة النظام الاقتصادي رأسمالياً أم اشتراكياً، أم إسلامياً.

Abstract

This study aims to analyze the critical role of the state in the national economy in light of different economic models, using the descriptive historical in economic analysis, and track the performance of these models during the past nine decades since the twenties of the past century and until the present day, we noticed through our analysis failure of on these models all in achieving their optimality it designed to its self painted by itself to complete a comprehensive use and economic stability.

The study recommends that it can not dispense of the role of the state in the national economy, whether in developed or developing countries and whatever the kind of society in which they prevail, whatever the nature of the economic system capitalist em or a socialist, or Islamic.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

1- 1: مقدمة

تلعب الدولة دوراً مباشراً في الاقتصاد الوطني، ودوراً غير مباشر من خلال سياساتها الاقتصادية الكلية، ولا مراء في أن العلاقة بين الدور المباشر وغير المباشر للدولة هي علاقة عضوية ولكنها تمتد على مدى يتراوح بين نمط شامل من (الأمر المركزي) القائم على (التخطيط المركزي) الذي تصبح فيه السلطة الاقتصادية كلية وشمولية بحيث يخضع لها الاقتصاد القومي في مختلف مفاصله من خلال الأمر المركزي، فينعكس بالتالي في نظام اجتماعي وسياسي كلي وشمولي، كذلك يدار فيه الاقتصاد تخصيصاً والمجتمع عموماً، إدارة مركزية محكمة لا دور للفرد الواحد فيها عملياً [1]. هنا ترسم الخطة المركزية للسياسة الاقتصادية بشكل أهداف وتخصصات كمية مادية ومالية ومراحل زمنية للاتجار تحددها أوامر مركزية صادرة عن هيئة مركزية ترسم السياسة الكلية وتأمر أجهزة الدولة بتنفيذها حرفياً، مع قليل أو كثير من المرونة حسب الوضع السائد في كل بلد يتبنى مثل هذا النظام. وتمثل (المركزية) الأساس الذي يقوم عليه نظام التخطيط المركزي، في حين تمثل (الشمولية) الصفة الأساس لمثل هذا النظام، بمعنى إخضاع الفرد للمجتمع، وإخضاع المجتمع للدولة، وإخضاع الدولة لـ(الحزب الحاكم)، وبالتالي كما ثبت عملياً في كل البلدان التي اختارت مثل هذا النظام المركزي، إخضاع الحزب الحاكم للفرد المستبد ... سواء كان عادلاً أم لا، وهو أمر يخضع للجدل لدى العديد من المفكرين عموماً، والاقتصاديين السياسيين خصوصاً.

في مثل هذا النظام الشمولي لا يقبل النشاط الاقتصادي على أنه تلقائي ومتسق ذاتياً وراشد ضمن حدوده، بل يصبح علم الاقتصاد تماماً فرعاً من المحاسبة[2].

وكلما قل دور الدولة المباشر في الاقتصاد تزايدت أهمية السياسة الاقتصادية الكلية. بدلاً من أن تكون الدولة هنا (شمولية) فإنها تصبح (تدخلية) أو (راعية)، ويصير تدخلها (خيراً) يستهدف استعمال أدوات السياسة الاقتصادية لأغراض تصحيحية، اقتصادياً، أو لأسباب توجيهية، تنموياً، أو لأسباب اجتماعية، لمنع وقوع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضرر أو الحد منه، أو لزيادة العائد الاجتماعي وتقليل الكلفة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ... الخ.

ولكن إذا انسحبت الدولة كلياً، أو ما يقرب من ذلك فأصبح تدخلها معدوماً، أو شبه ذلك فرفعت يدها عن الاقتصاد تحقيقاً لمبدأ (الحرية الفردية) وحصرت نفسها لمهام العدل والأمن الداخلي والخارجي، أو مجرد توفير رأس المال الاجتماعي والبنى التحتية لمنفعة القطاع الفردي، فإن حجم السياسة الاقتصادية الكلية ومداها وطبيعتها ستضمر كلها بحيث يتم اختزال دور الدولة إلى مجرد حارس للمصالح الفردية دون اعتبار كبير للآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ستنتج عن ذلك.

هنا سنصل إلى نظام المشروع الفردي التنافسي الحر، الذي يمثل الصورة المثالية للنظام الرأسمالي كما تصوره أدعياؤه منذ آدم سميث نزولاً إلى أدعياء المدرسة النقدية في الوقت الحاضر.

والذي نلحظه في هذه النماذج لدور الدولة في الاقتصاد أنها تتراوح بين موقفين قصيين ومتطرفين يقوم بينهما موقف وسط. الأول منها على اليسار الأقصى يتمثل بالموقف الاشتراكي حيث الدولة الكليانية المالكة للموارد والمدبرة لها إنتاجاً وتوزيعاً وتسعيراً، والثاني منهما على اليمين الأقصى، يمثله الموقف الرأسمالي التقليدي، الكلاسيكي والكلاسيكي المحدث، حيث الدولة الحارسة والمحايدة، أما الموقف الوسط فتمثله المدارس الكنزية والنموذج الإسلامي حيث الدولة التدخلية والراعية، من خلال سياستها الاقتصادية المالية والنقدية التي تستعملها لضبط وتيرة الاقتصاد لكي تحقق استخداماً شاملاً واستقراراً نقدياً وسعرياً ونمواً اقتصادياً مستمراً.

ومن الغريب أن هناك ازدواجية تتعلق بالدولة في النموذجين الكلاسيكي المحدث والكنزي فتوجد الدولة في الاقتصاد الجزئي في الظل وبشكل غير واقعي، وظيفتها الرئيسة التدخل فقط في حالة الوفورات واللاوفورات الخارجية، ولكي توفر سلعاً عامة مثل الدفاع الوطني والتعليم العام، وفي حالة وجود عوائد حجم متزايدة عند حدوث آثار جانبية للنشاط الاقتصادي الفردي [3]، وفيما عدا ذلك فإن الدولة يجب أن تكون محايدة، وأن تمتنع عن الإخلال بنمط تخصيص الموارد كما تحدده علاقات السوق الخاصة، إلا في الحالات المذكورة حيث يتعارض ذلك التخصيص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع معيار المنافسة التامة الذي يُعظم الرفاه، حسب المعايير التي وضعتها (اقتصادات الرفاه) المعروفة [4]. أما النموذج الكنزي الذي أسقط النظرية الكلاسيكية المحدثة والتلقائية التي بشرت بها، والذي أدرك وجود ميل قوي للنظام الرأسمالي نحو الركود والبطالة الواسعة قد جعل تدخل الدولة مشروعاً نظرياً لكي تحقق التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادي القومي [5]، وهو تناقض وقعت فيه النظرية الاقتصادية بشكل واضح رغم (موضوعيتها) المدعاة مجردة من أي حكم قيمي.

ولو تتبعنا أداء هذه النماذج خلال العقود التسعة الماضية، منذ عشرينات القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، لاحظنا فشلها جميعاً في تحقيق أمثلياتها التي رسمتها لنفسها كاملة وهي التوظف الكامل والاستقرار الاقتصادي. ثم النموذج الإسلامي في عهد الدولة الإسلامية الأولى أثبت نجاحه ولكن لم يجد حظة في التطبيق بصورة اقتصادية سليمة في عصرنا الحاضر، ما عدا بعض المحاولات من بعض الدول الإسلامية وتعتبر التجربة في بداية مراحلها.

والنمو الاقتصادي، على المستوى الكلي كما على المستوى الجزئي، مع اختلاف بينهما في درجة الفشل في تحقيق هذا الهدف وذاك، فقد سقطت الكلاسيكية والكلاسيكية المحدثة في الثلاثينات، وأخفقت الكنزية منذ السبعينات وحتى الآن، وانتهاء التخطيط المركزي الشامل أو شبه الشامل بدءاً من ستينات القرن العشرين وانتهاءً بأواسط الثمانينات من نفس القرن ولحد الآن، ومغزى ذلك هو أن الدولة التدخلية إن لم تكن قد لعبت دوراً حاسماً في تحقيق تلك الأهداف، فإن عدم تدخلها في ظل النموذج الكلاسيكي التلقائي، على المستوى الكلي لم يسهم كذلك في الوصول إلى تلك الأهداف كاملة، بل كان أداء الاقتصاد أسوأ بكثير من أدائه في الحالتين الأوليتين – التخطيط المركزي والسياسة الاقتصادية الكلية على النمط الكينزي يشهد على ذلك الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين الذي لم تنهه (الوصفة الكينزية) التي تبنت (الطلب الفعال) كمدخل لتحقيق التوظف الكامل، فكان أن تحقق ذلك بالإنفاق العسكري الواسع الذي أتاحته الحرب العالمية الثانية، مما حفز الطلب الفعال وانتعش الاقتصاد الأمريكي واستمر في دوره التحفيزي بعد الحرب عند إعادة إعمار أوربا التي دمرتها الحرب المذكورة، فقامت أمريكا بدور الممول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنشاط الاقتصادي في أوربا وفي أمريكا ذاتها، مبرهنة على صحة الوصفة الكينزية، ولكن هذه الوصفة دعت لعكس الدعوة الكلاسيكية، إلى تدخل واسع لتحقيق طلب فعال كاف لدفع عجلة النشاط الاقتصادي باتجاه التوظف الكامل فكانت السياستان المالية، والنقدية، الأولى منهما خاصة هي السبيل إلى ذلك، وهكذا أصبح تدخل الدولة مشروعاً بل ومطلوباً على المستوى الكلي، بينما بقى دورها في الاقتصاد الجزئي في الظل محدوداً بحالات فشل السوق في تحقيق أداء كفء يقوم على النموذج الكلاسيكي المحدث للمنافسة التامة.

وتنقسم هذه الدراسة إلى عدة أجزاء، فبعد هذه المقدمة نعرض بشكل موجز في أولاً، عن الاشتراكية والتخطيط المركزي والدولة الشمولية، ويليه ثانياً دور الدولة في النموذج الكلاسيكي المحدث، أما في ثالثاً فنتحدث عن النموذج الكينزي، وفي الجزء الرابع نتحدث عن دور الدولة في النموذج الاقتصادي الإسلامي، أما في الجزء الخامس فنتحدث عن التغير في دور الدولة في الاقتصاد الوطني، وفي الجزء الأخير نتناول دور الدولة في البلدان النامية.

ونختتم هذه الدراسة بخلاصة تحتوي على أهم الاستنتاجات.

1- 2: الاشتراكية والتخطيط المركزي والدولة الشمولية

وقد اقترنت الدولة الشمولية بالاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي اتصف بخصائص معينة تميزت بالمركزية الصارمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ولعل من نافلة القول التأكيد على أن الاشتراكية تسعى لتحقيق مجتمع تسوده المساواة والعدالة الاجتماعية، وإلى تحقيق تطور اقتصادي لا تصاحبه أزمات متكررة يتفاداها التخطيط الاقتصادي عادة. فعندما يكون هذا التخطيط منظماً بشكل مرضي، فإنه يحقق الميزة الرئيسة المتمثلة بإعادة توزيع الموارد في الاتجاهات الإستراتيجية الضرورية ودون إحداث اختلالات كبيرة في الاقتصاد، إذ يمكن من تنمية الاقتصاد في الاتجاه الأمثل الذي يؤمن الاستعمال الأكمل والأكثر كفاية لعوامل الإنتاج [6]، ولكن كانت هناك في الاتحاد السوفيتي وغيره من البلدان الاشتراكية في كثير من الأحيان انحرافات عن خط التطور المثالي، مثل البطالة المؤقتة والبطالة المقنعة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتباطؤ في التنمية الزراعية بسبب أخطاء الإدارة البيروقراطية في هذا القطاع وحدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي في أواسط السبعينات من القرن العشرين، ثم تفاقم في الثمانينات، وقد يعزى ذلك لأسباب خارجية كارتفاع أسعار الطاقة، والانكماش الكبير في الصادرات بسبب الركود التضخمي في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، مما أدى إلى تدهور في الميزان التجاري السوفيتي وغيره وإلى تزايد المديونية الخارجية في مجمل البلدان الاشتراكية، غير أن الاقتصادي الروسي منتشكيوف[7] يرى أن الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء بطء عملية التنمية كانت بنظرة داخلية، فقد واجهت الاقتصادات الاشتراكية نقص متزايد في اليد العاملة وصعوبات متزايدة في رفع قدراتها الإنتاجية إلى الحد الضروري للمحافظة على معدل التنمية الاعتيادي لديها، مع ضعف في إنتاجية العمال نتج عن فائض من العمال لدى بعض المصانع يزيد عن حاجتها ولا يجري تشغيلهم إلا عند الحاجة إلى زيادة سريعة في الإنتاج، مما يعني بطالة حقيقية واسعة وتكاليف إضافية لا ضرورة لها، وإنتاجية عمالية متدنية واستخدام غير فعال لليد العاملة، يقابل ذلك من الناحية الأخرى نقص في تجهيزات وسائل الإنتاج نتيجة التناقص المتزايد في التخصيصات الموجهة نحو إنتاج وسائل الإنتاج، أي في تخصيصات الاستثمار مقابل الزيادات في التخصيصات الموجهة نحو إنتاج سلع الاستهلاك.

هذا بالإضافة إلى تقادم التجهيزات تقنياً وعدم الاهتمام بتحديث أو تحديد الطاقات الإنتاجية القائمة، مما حد من إنتاجيتها، وزاد من عجز الطاقة الإنتاجية.

ويذهب منشيكوف إلى أن السبب الرئيس الكامن وراء ذلك هو النظام القائم في مجال التخطيط وإدارة الاقتصاد. فالنظام هذا شديد المركزية، والسلطات المركزية تحاول التدخل عملياً في كل مراحل العملية الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى حرمان المؤسسات من الشعور بالحافز، ومن أية إمكانية في أن تحل مشاكلها ذاتياً [8]. وهكذا حلت البيروقراطية محل الدافع الفردي، فأدى ذلك إلى تناقص اهتمام المنشآت الإنتاجية بتحسين درجة فعاليتها والتسريع في تطوير تقدمها التقني، إضافة إلى أفراد لا يشاركون في أعمال هذه المؤسسات ولا يفقهون شيئاً، عن شؤونها، يعطون الأوامر البيروقراطية انطلاقاً من القمة، وتدرجاً حتى أدنى مراحل الإنتاج [9]، ولكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر المهم كما يقول منشيكوف هو: "أن هذا الجهاز يصدر الأوامر دون أن يتحمل مسؤولية نتائج أوامره" [10]. فقد كانت هناك سلطة دون مسؤولية، وهو أمر مخالف لأبسط قواعد الإدارة العلمية السليمة.

وثمة ناحية أخرى شديدة الخطورة وكبيرة الأثر في تثاقل وتيرة التنمية في الاتحاد السوفيتي تمثلت في بطء التحول من مرحلة تحقيق التقانة إلى مرحلة الاستخدام الفعلي لها، وتأخر في إنتاج التجهيزات التقنية الجديدة التي يكون الاقتصاد بأمس الحاجة إليها، ومع أن الاقتصاد المخطط مركزياً قادر على بناء قاعدة صناعية واسعة، إلا أنه ثبت أنه غير قادر على أن يجعلها تعمل بالفعالية اللازمة وذلك بسبب المركزية الشديدة التي خضع لها في قراراته ومتابعاته وخضوعه لتعقيدات إدارية شديدة ومعرقلة.

وقد ولدت هذه المركزية الفائقة طبقة اجتماعية بيروقراطية تدير الاقتصاد كمجمع ضخم وتتألف من عدد كبير من الموظفين الكبار والمتوسطين الذين يعملون في الوزارات الاقتصادية والأجهزة المرتبطة بالتخطيط والتوزيع ويحصلون على أجور جيدة ويتمتعون بنوع من النفوذ الاجتماعي، ويعترف منشيكوف بأن هذه الوظائف تسبغ على شاغليها سلطة كبيرة. وقد حاولت هذه البيروقراطية بأجهزتها المختلفة وإدارتها المركزية أن تحل محل آلية السوق وأن تقوم بمهامه من حيث الإنتاج، كماً ونوعاً وتخصيصاً وسعراً وتوزيعاً ولكنها لم تنجح في ذلك، إذ لم يكن ذلك ممكناً عملياً، خاصة في ظل عدم كفاية الموارد، كما أن التخصيص أو التقنين يتعلقان، وإلى حد معين، بغرض الطلب على السلع والخدمات، ويكرران حالة الخلل في الاقتصاد، إذ لقضائهما على الدوافع فإنهما يولدان بصورة مستمرة وضعاً لا يستجيب فيه العرض للطلب، وهكذا تترابط ظاهرة البيروقراطية الاقتصادية مع ظاهرة عدم كفاية الموارد، فيغذيان بعضهما بعضاً [11]. "وبالقدر الذي تزداد معه السلطة البيرقراطية، تزداد عدم مرونة الاقتصاد، أي يشح العرض ... (مما يخلق) حركة واسعة نحو اقتصاد الظل" [12]، وهو اقتصاد ينتج عن اختلال في التوازن الاقتصادي بين العرض والطلب، وعن تخصيص الموارد من خلال التقنين، وليس تبعاً لآلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعر، وهو ما تميز به الاقتصاد السوفيتي، وبخاصة في نهاية ستينات القرن العشرين[13].

وقد سبق للاقتصادي الهنغاري كورناي [14] أن أشار إلى المعنى نفسه عندما وصف النظام الاقتصادي الاشتراكي المخطط بأنه اقتصاد شح حيث تتصف هذه الشح بكونها حالة منتظمة وذاتية التوالد. وينشأ اقتصاد الشح في جزء كبير منه من طبيعة المشروع والقواعد التي يعمل في ظلها في الاقتصاد المذكور. ويرى كورناي أن نظام المشروع الاشتراكي يختلف أساساً عنه في ظل القطاع الخاص العامل في السوق الرأسمالية. فالأخير مقيد بالطلب في حين يقيد العرض المشروع الاشتراكي كما يكون المشروع الرأسمالي في جزء كبير منه متقبلاً للسعر، حيث تلعب الأسعار دوراً حاسماً في تخصيص الموارد، لذا يواجه هذا المشروع أسعاراً معطاة بالنسبة للمدخلات والنواتج، مما يفرض عليه قيد ميزانية شديد ويحتم عليه أن يعمل ضمن حدود إمكاناته، أما بالنسبة للمشروع العامل في ظل النظام الاشتراكي المخطط فإنه يعمل في ظل قيد ميزانية مخففة حيث لا تلعب الأسعار دوراً فاعلاً في عملية تخصيص الموارد، وهكذا، عملياً كذلك، تولد الإدارة الاشتراكية المندفعة نحو التوسع – جزئياً – نتيجة لهيكل الحوافز – طلباً فائضاً مستمراً على المدخلات في مستوى أو بحجم لا يمكن الإبقاء عليهما أبداً. ذلك أن تدنية التكاليف وتعظيم الكفاءة ليستا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمدير الاشتراكي – فتكون النتيجة نقصان واختلالات مستمرة[15].

وفي هذا الصدد، أشار بعض الاقتصاديين ممن ليسوا هم بالضرورة معادين للنظام الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي [16]، أن الأخير لا يولي أهمية كافية للمشاكل التي تنشأ على مستوى الاقتصاد الجزئي. إذ هناك تطابق ضئيل بين عملية اتخاذ القرارات على المستوى الجزئي والكلي. ويذهب هؤلاء إلى أنه رغم أن الاقتصاد الاشتراكي هو في وضع ملائم لمعالجة المشاكل الكلية، إلا أن الواقع يشير إلى أنه قد جرى طويلاً إهمال مشاكل إدارة الموارد واستعمالها على المستوى العملي (الجزئي)، فالازدواجية في عملية اتخاذ القرارات على المستويين الكلي والجزئي، والتي لا يمكن تحاشيها في الاقتصاد الاشتراكي، تحتوي على خطر التضارب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنافر بينهما، إذ أظهرت التجربة صعوبة التوفيق عملياً بين الأهداف الكلية الموضوعة على المستوى المركزي، رغم أنها قد تكون مثلى، وبين مصالح المشروع ومستخدمين على المستوى الجزئي. كما قد لا تعكس الأسعار تماماً تكلفة عوامل الإنتاج، وقد تستعمل معايير مختلفة لوضع الأسعار لأصناف مختلفة من المنتجات. وبالتالي قد لا تستطيع الأسعار أن تقوم بوظيفة توزيع الموارد وتخصيصها بصورة عقلانية وكفؤة. وقد يعمل ذلك على الحد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التوزيع الأمثل للسلع والخدمات المنتجة.

ومع ذلك يذهب لانكه [17]، إلى أن المشكلة الحقيقية في الاقتصاد الاشتراكي ليست اقتصادية مطلقاً، وإنما هي اجتماعية تتمثل في مشكلة البيروقراطية التي أكدها الاقتصادي السوفيتي منشيكوف كما تم بيانه أعلاه.

إلا أن فلنسكي [18] يرى أن نظام التخطيط المركزي الاشتراكي قد يتعرض لأخطاء يمكن أن تقترف على مدى واسع، فقد تكون بعض قرارات المخططين اعتباطية بالضرورة، كما في مجال التكلفة والمنفعة الاجتماعيتين، ذلك أنه لا يوجد لحد الآن تقويم كمي أو غير كمي سليم لمثل هذه الاعتبارات، وقد تكون أحكامهم خاطئة حالياً أو مستقبلاً، والشيء المهم هو أن الكثير يعتمد على أحكام المخططين، وعندما تحدث هذه الأخطاء على المستوى الكلي فإنها قد تكون كبيرة حقاً. وعلاوة على ذلك، فإن الأخطاء في ظل النظام المؤسسي المعقد والصعب المراس قد لا تتكشف ولا يمكن تقويمها بسهولة لمنع سلسلة ردود الفعل من الاختناقات والتبذير من أن تصبح ذات آثار واسعة. وهو رأي يتناقض ورأي لانكه أعلاه.

وهكذا أخفق التخطيط المركزي في تحقيق أهدافه وإنجاز أمثلياته، ليس فقط لأن مركزيته هذه قد خلقت بيروقراطية إدارية خانقة، وليس معرقلة فحسب، وإنما لأنها قد أفرزت دكتاتورية سياسية قاتلة كانت، السبب المباشر والأهم قطعاً في انهيار النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق وغيره من البلدان التي تبنت الاشتراكية نظاماً اجتماعياً وفلسفة سياسية ومبدأ اقتصادياً – تقوم كلها على حكم المركز/ الحاكم للأطراف الإنسانية المحكومة.

1 – 3: دور الدولة في النموذج الكلاسيكي المحدث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقابل النظام المركزي الشامل وآليته التحكمية الصلبة المتمثلة في (التخطيط المركزي) وأداته ذات القبضة الحديدية المتمثلة في (الأمر المركزي)، والدولة الكلية الحاكمة التي تدير الاقتصاد والمجتمع والسياسة، كان هناك النظام الكلاسيكي المحدث، القائم على (القوانين الطبيعية) ومبادئ (التلقائية) الاقتصادية و(الانسجام) الاجتماعي. وبالتالي (الدولة الحارسة) التي تقتصر وظائفها على حراسة النظام الفردي القائم من خلال عملها كشرطي أمن في الداخل، وحرس حدود في الخارج، وقاضي عدل في المجتمع، وكانت الخصيصة الرئيسة للنظام الاقتصادي الكلاسيكي تكمن في كونه يتوازن ذاتياً وطبيعياً دون حاجة لتدخل أي طرف آخر، بما في ذلك الدولة، فإذ ا اختل توازنه لأي سبب كان فإن في النظام المذكور قوى ذاتية تعيد إليه التوازن تلقائياً. كما أن كل شخص قادر على العمل ويرغب فيه فإنه سيحصل عليه، إلا إذا طلب أجراً يفوق مقدار مساهمته في الإنتاج، وتمثل الدخول ليس فقط قدرة الأفراد على الشراء والإنفاق وإنما تعكس أيضاً رغباتهم وأذواقهم وتفضيلاتهم في السلع التي يشترونها كماً ونوعاً وسعراً، ولأن الأسعار مرنة، فإنها، مع رغبات المشترين التي يعكسها اتفاقهم على السلع والخدمات المختلفة، ستوجه موارد الإنتاج وتوزيع المنتجات حسب رغبات وتفضيلات المنفقين، وسيضمن النظام قسمة سعر السلعة، أو الخدمة بين العناصر التي ساهمت في إنتاجها بنسبة مساهمة كل منها فيه. أما رأس المال فهو (عمل مخزون)، ثم الحصول عليه من خلال الجهد والدخل غير المنفق على الاستهلاك.

وعليه فإن عوائد رأس المال هي عوائد (التقشف) المتجسد في الادخار الذي كلما زاد انخفض سعر الفائدة فزاد الاستثمار فاتسع التراكم وتنامت ثروة الفرد والمجتمع معاً. يحدث كل ذلك بصورة حرة وتلقائية دون تدخل الدولة – التي تبقى حارسة فحسب – فيتحقق توازن اقتصادي يسنده (عرض يخلق الطلب عليه وإدخار يتجه تلقائياً نحو الاستثمار، ومرونة سعرية، وأجور كاملة ينتج عنها كلها استخدام شامل على المدى الطويل، وفي ظل الإزدواجية الكلاسيكية المشهورة التي تقوم على الفصل ما بين القطاع الحقيقي (الإنتاج) والقطاع النقدي (الأسعار)[19].

1- 4: النموذج الكينزي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا النظام الكلاسيكي المشار إليه سابقاً السلس القيادة اقتصادياً، المنسجم المصالح اجتماعياً، التلقائي المنحى، المتوازن على المدى الطويل، الذي ليس هناك من موجب لتدخل الدولة فيه، والقائم على (الفردية) المطلقة، والحرية الشخصية غير المقيدة، والذي ينشط في عالم لا احتكاك فيه، وجده كينز [20] بعيداً جداً عن الواقع العملي للاقتصاد الرأسمالي حيث تناقضت النظرية مع الحقائق القائمة، مما اقتضى نظرية جديدة تأتلف وواقع النظام في ثلاثينات القرن العشرين، وقد كانت القوى التلقائية أضعف من أن تستطيع إعادة النظام الرأسمالي المتردي آنذاك إلى حالة التوازن في مستوى الاستخدام الشامل.

وقد شخَّص كينز أسباب ذلك فوجدها تكمن في نقص ما أسماه بـ(الطلب الفعال) وأشار إلى قانون ساي من أن العرض يخلق الطلب عليه كان بالضرورة صحيحاً في اقتصاد يقوم على المقايضة أو في اقتصاد نقدي تعمل فيه النقود كحجاب للعوامل الحقيقية التي يعمل الاقتصاد في ظلها حسب الافتراضات الكلاسيكية واستناداً إلى (الازدواجية الكلاسيكية) التي أشرنا إليها أعلاه. وقد كان المدخل إلى نظرية الطلب الفعال مفهوم (الميل للاستهلاك) وقسمة الإنتاج إلى قطاعين: الإنتاج لأغراض الاستهلاك، والإنتاج لأغراض الاستثمار. فإذا أنفق الأفراد على سلع الاستهلاك أقل مما حصلوا عليه في إنتاجها فإن الفرق بين إنفاقهم عليها ومقدار دخلهم من إنتاجها – أي ما ادخروه – يجب تغطيته من خلال اتفاقهم على سلع الاستثمار، وهو ما يعني ضرورة تساوي الإدخار مع الاستثمار. ولم يجد كينز في النظام النظري الكلاسيكي أي قانون يضمن تحقيق المستوى المطلوب من الاستثمار للوصول إلى هذه النتيجة. فلم تكن هناك في الاقتصاد قوة طبيعية قادرة مما يكفي لضمان مستوى كاف من الطلب الكلي ولذا فإنه ليس هناك من جهة تستطيع فعل ذلك، إلا قوة (غير طبيعية) متمثلة في الحكومة أو الدولة. ويكمن المضمون الرئيس لذلك من حيث السياسة الاقتصادية في أن الحكومة يجب أن تعوض أي نقص في الاستثمار الخاص. غير أن كينز لم يقف عند هذا الحد، بل ذهب أبعد من ذلك إلى القول بأن النقص في الطلب الفعال يعود في جزء منه إلى الادخار – أي إلى عدم الإنفاق – وهكذا يمكن للادخار أن يكون سلوكاً مضاداً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصادياً واجتماعياً، إذ للحفاظ على التوظف الكامل فإن من الأفضل الإنفاق وليس الادخار. وهو أمر يتناقض تماماً مع الاقتصاد الطبيعي (الكلاسيكي) المنتظم تلقائياً، ومع الاعتقاد الكلاسيكي بأن الادخار هو فضيلة – دنيوية – وحتى ربما أخروية. ولحسن حظ كينز، كان الإنفاق الحربي في بريطانيا في ثلاثينات القرن العشرين هو الوسيلة الأساسية في القضاء بسرعة على البطالة والطاقة الإنتاجية الفائضة والعاطلة يومذاك في فترة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين الماضي، مما برهن على صحة مقولة كينز من أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يزيد من الإنتاج وأن يوسع من الاستخدام.

وهكذا سادت الكينزية والكينزيون فهيمنوا على السياسات الاقتصادية الكلية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، واضعين ثقة كبيرة في قدرة الحكومة على ضبط الاقتصاد بدرجة مهمة من خلال السياستين المالية والنقدية وسياسة (إدارة الطلب) عن طريق تعديلات مستمرة في الضرائب والإنفاق الحكومي وعرض النقد.

وقد أكد هؤلاء على أثر المضاعف حيث يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي أو التخفيض في الضرائب إلى توسع مضاعف في الناتج المحلي الإجمالي، كما أكدوا على المقايضة على المدى القصير بين التضخم والبطالة على أساس منحنى فيليبس[21].

وهكذا يستطيع صانعوا السياسة حسب المنظور الكينزي أن يوجهوا الاقتصاد ببساطة من خلال اختيار التكوينة المرغوبة من معدلات التضخم والبطالة – وحين صارت النماذج الكينزية أكثر تعقيداً وإحكاماً، زادت ثقة الكينزيين في قدرة نموذجهم الاقتصادي الكلي على التنبؤ وتحديد وصفة السياسة والتحكم في التقلبات الاقتصادية. ولكن ما أن جاءت سبعينات القرن العشرين، وتصاعدت فيها معدلات التضخم والبطالة معاً، حتى تبين قصور الكينزية عن معالجة الوضع الذي بقي النظام الرأسمالي يمر به منذئذ ولحد الآن وقد نتج هذا الوضع الجديد عن ثغرات جوهرية بدأ النظام المذكور يتعرض لها منذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر.

1- 5: دور الدولة في النموذج الاقتصادي الإسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما رأينا سابقاً أن الحكومة باعتبارها المؤسسة العليا في المجتمع يكون لها الدور والتأثير في انتظام الحياة الاقتصادية للمجتمع فالأصل في المذهب الاقتصادي الإسلامي، هو أن للأفراد الحرية في ممارسة حياتهم الاقتصادية، ورعاية مصالحهم الخاصة بالطرق التي يرونها مناسبة ما دام ذلك لا يتعارض مع المصلحة العامة (مصلحة المجتمع والدولة)، فالدولة لا يمكنها أن تكون بديلاً عن الأفراد في حركتهم ونشاطهم الاقتصادي المتوجه إلى إشباع حاجاتهم، لذلك فإن دور الدولة الأول يتمثل في تحقيق التوازن والتعادل بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة. إضافة إلى أن عناصر الاقتصاد المختلفة من إنتاج واستهلاك وتوزيع وما أشبه بحاجة إلى إطار إداري، وجهاز تنفيذي يقوم بمهمة التنسيق بين هذه العناصر المختلفة، وذلك الإطار والجهاز هو الدولة التي تقوم بهذه المهمة[21].

إذ إن الاقتصاد في المفهوم الإسلامي ليس لإشباع حاجات الناس فقط، وإنما هو يسعى نحو تحقيق جملة من الأهداف والغايات في المجتمع الإسلامي[22].

والدولة هي التي تمارس دور التنسيق بين مختلف الجهود لتحقيق أهداف الاقتصاد الأخرى في المجتمع الإسلامي.

والتشريع الإسلامي الاقتصادي، ينص على أن للدولة حق التملك والملكية، إذ هناك بعض الموارد التي حددها الفقه الإسلامي تتصرف فيها الدولة على شؤون المجتمع المسلم، بما فيه تحقيق مصلحتها العامة، أو إنفاقها واستثمارها في مشاريع إنتاجية تعود بالفائدة على المجتمع الإسلامي برمته[23].

ومهمة الدولة احترام الملكية الفردية، التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وقد تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي استثناءً لحماية أهداف اجتماعية ولتحقيق مصلحة عامة.

فالدولة تتدخل حينما يحدث الخلل بين المصالح الخاصة والعامة، ومقدار التدخل هو إرجاع الأمور إلى حالتها الطبيعية القائمة على مبدأ التوازن..

وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم للاعتبارات التالية [24]:

-مراقبة سلامة المعاملات وشرعية النظام الاقتصادي المعمول به.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-زيادة فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدخل الدولة في هذه الأمور لا يعد مصادرة لحرية الأفراد وحقهم في القيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي المشروع، وإنما هو للتكامل والتعاون من أجل الصالح العام.

وحق الدولة في التدخل في هذه الأمور ليس مطلقاً، وإنما هو مقيد أيضاً بالصالح العام، ويقول محمد المبارك[25] في بيان السند الشرعي لمبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو قوله تعالى: "يا أيها الذين آ منوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله وإلى الرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا"، (سورة النساء آية 26) وأنه لا خلاف بين المسلمين أن أولي الأمر هم أصحاب السلطة الشرعية في المجتمع الإسلامي وإن اختلفوا في تعيينهم وتحديد شروطهم وصفاتهم ... وإن لهذه السلطة حق التدخل لحماية المجتمع، وتحقيق التوازن الإسلامي فيه، أما عن حدود هذا التدخل فيرى أنه مقيد بدائرة الشريعة المقدسة، فلا يجوز للدولة أو أولي الأمر، أن يحللوا الربا أو يجيزوا الغش أو بيع الخمر .. أما بالنسبة للتصرفات والأعمال المباحة في الشريعة كإحياء الأرض واستخراج المعادن والإتجار، فإن لولي الأمر أن يتدخل في منع القيام بشيء من ذلك أو يأمر به وفقاً للمثل الإسلامية للمجتمع[26].

وبناءاً على ما سبق يمكننا أن نحدد دور الدولة في الاقتصاد في النقاط التالية[27]:

1/ المشاركة في الإنتاج : باعتبار أن الدولة لها ملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتشارك في عملية الإدارة والسيطرة على مجموعة من القطاعات والجوانب في العملية الاقتصادية ... لذلك فإن للدولة دوراً في عملية الإنتاج، فالأراضي والثروات المختلفة التي تملكها الدولة ينبغي أن تستثمر حتى تدخل في الدورة الإنتاجية للمجتمع ... لهذا نجد أن هناك توجيهات إسلامية عديدة، لأجل أن تقوم الدولة بالعمارة والمشاركة في التنمية الاقتصادية، فقد طلب سيدنا علي بن أبي طالب من واليه على مصر (مالك بن الأشتر النخعي) أن يوجه اهتمامه بالقطاعات الإنتاجية وبإصلاح أراضي الخراج، كل هذا من أجل أن تشارك الدولة ومرافقها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة في عملية الإنتاج والتنمية ... حيث قال: "لأن إصلاح أمر الخراج إصلاح لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم لأن الناس عيال على الخراج وأهله".

فإصلاح القطاع الزراعي من أجل زيادة إنتاجه يشكل قاعدة ضرورية ليتمكن المجتمع الإسلامي من تحقيق قوته وعزته. ولذلك (وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً) كما طلب الخليفة من واليه أن يهتم بالصناعة والتجارة لما لهما من دور في سد حاجات المجتمع وتطوير اقتصاده ... فقال: (استوصى بالتجار وأوصي بهم خيراً .. فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح).

ويتبين مما سبق (أن تأمين رأس المال الاجتماعي من تربية وتعليم وصحة عامة ليس موضع نقاش في مهام الدولة، فالإنفاق على التعليم مطلب ضروري وقد قال صلى الله عليه وسلم: (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع) والتعليم الذي تبذل فيه الدولة لا يكون مجرد محو للأمية، بل تكوين الإنسان المسلم الصالح الذي جاء وصفه في القرآن والسنة، وتعميم التغير الاجتماعي في البيئة الإسلامية، وتدريب المؤمنين على مختلف المهارات وتحفيز البحث العلمي والتدريب على الصناعات الحديثة في الإنتاج للإسراع في النمو الاقتصادي[28].

وجماع القول في هذه النقطة، هو أن الدولة تقوم بعملية المشاركة في الإنتاج، وتذليل الكثير من العقبات التي تحول دون تطوير الواقع الاقتصادي للمجتمع المسلم[29].

2/ توزيع الثروة : بما أن الدولة تباشر عملية الإنتاج، وتملك الكثير من الثروات، لذلك فإن أحد الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها هو عملية توزيع الثروة بشكل عادل ولتوزيع الثروة معنيان هنا:

- أن تقوم الدولة بتوزيع الثروة والميزانية على القطاعات الإنتاجية، بحيث تسهم جميع القطاعات في تطوير المجتمع.
- إعطاء المعونات وتحسين دخل الفرد بشكل مستمر ... وتحويل جزء من القوة الشرائية إلى المواطنين، وبهذا تحقق الدولة التوازن العادل، وتصحيح النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرتبة على نظام السوق مراقبة الحركة الاقتصادية لضمان سيرها بما يناسب الشريعة الإسلامية.

وبهذا تتفاعل جميع القوى الموضوعية في السوق بما يحقق المصلحة والمنفعة والفائدة إلى المنتج والمستهلك في آن واحد ... ولهذا أبدع الإسلام نظرية (سعر المثل) إذ إن ارتفاع سعر السلعة، من جراء تفاعل عوامل الطلب والعرض هو ارتفاع عادل ولا ضير فيه وكما يقول القول المأثور عن ابن تيمية: (إن يكون بأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع) فالإسلام يجيز الأخذ بالقانون الاقتصادي في الطلب والعرض كمعيار سليم في تقدير السوق للسلعة ولكن على شرط أن يسري هذا القانون سرياناً طبيعياً[30].

وبطبيعة الحال فإن الحرية الاقتصادية للسوق تؤدي إلى حسن توزيع السلع والخدمات على المستهلكين باعتبار أن القاعدة العامة التي تنطلق منها النظرية الاقتصادية الإسلامية هي أن تكون الثروات موزعة توزيعاً عادلاً[31].

1-1 التغير في دور الدولة في الاقتصاد الوطني:

أشرنا سابقاً إلى طبيعة الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد الوطني في ظل النظريات الاقتصادية المختلفة. وهذا الاختلاف بين الاقتصاديين حول دور الحكومة لا يقوم على أسباب اقتصادية صرفه وإنما أيضاً بشكل أساسي على أسس إيديولوجيه[32].

فهناك اختلافات إيديولوجية عميقة بين الاقتصاديين حول المدى الذي يجب على الحكومة، والوسائل التي يمكن من خلالها استعمال قوتها للتدخل في النظام الاقتصادي. ومن الطبيعي أن يتم ربط هذه الاختلافات بالنظريات التي يؤمنون بها. ومع ذلك فان مجرد الوزن الكبير الذي تحمله النفقات والموجودات الحكومية في المجتمع الصناعي الحديث، وفي البلدان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتقدمة والنامية على السواء، قد غير من السياق الذي يجرى ضمنه صنع القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية وصياغة النظرية الاقتصادية، ودار جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين حول ما إذا كانت السياسة النقدية أو السياسة المالية هي الوسائل الأكثر فعالية في التأثير الحكومي، أو ما إذا كان على الحكومة ان توجه التغير الاقتصادي أو أن تعمل على تحقيق استقرار فيه. ولكن مما لا جدال فيه لدى هؤلاء الاقتصاديين هو ضرورة قيام الحكومة بلعب دور أساسي وواعٍ في إدارة تخصيص الموارد الاقتصادية للقطر[32].

ومع ذلك تختلف المدارس الاقتصادية في حجم التدخل الحكومي المطلوب. فالاقتصادي الكلاسيكي المحدث، وهو اقتصادي موضوعي لا يميل إلى أن يأخذ في الاعتبار التغيرات في الدوافع والمؤسسات ونظم المعلومات والمواقف الثقافية، بل في الواقع العوامل المؤثرة في الأهداف الاقتصادية وما يصاحبها من سلوك.

في ظل هذه النظرية تكون الدولة (حارسه) تكفل للأفراد فرص الكسب في ظل استقرار يكفله توفير متطلبات التماسك الاجتماعي[33]. ويؤمن نموذج (المنافسة التامة) ذات المشاريع الصغيرة الحجم المتقبلة لسعر السوق، والتي تواجه كل منها منحنى طلب تام المرونة ويقيناً تاما الشروط اللازمة لدولة حارسة ذات عبء مالي محدود.

ففي ظل مثل هذه الشروط على المستوى الجزئي، والمفهوم الكلاسيكي المحدث لنظام ذاتي النظم وتلقائي التوازن على المستوى الكلي، تصبح الدولة شيئاً فائضاً اقتصاديا ولا ضرورة لها في حدود وظائفها كحارسة للأمن الداخلي والخارجي وكمنفذة للقوانين التي تحمي النظام ذاته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما كانت (المدرسة النقدية) هي الوريث الشرعي للمدرسة الكلاسيكية المحدثة، ولما كانت (الدولة التدخلية) الكينزية سواء بصيغة (رأسمالية الدولة) أو بصيغة (دولة الرفاهية) أو بصيغة (الدولة الراعية) التي تعمل كمنتجه وعائلة في آن واحد [34]. قد أخفقت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستخدام الشامل والنمو الاقتصادي على أساس ثابت ومستمر، فقد عاد الحديث عن(الدولة الحارسة) بصيغة (الخصخصة)، أي العودة إلى (القطاع الخاص) وتفكيك القطاع العام، والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد بصيغها الثلاث السابقة، خاصة صيغة التدخل غير المباشر – وهي الصيغة الكينزية القائمة على (إدارة الطلب) حرصا على عدم تعريض العوامل الاقتصادية لانحرافات تخفي حقيقة مساراتها وتعطي مؤشرات خاطئة لمتخذي القرارات سواء على المستوى القومي أو المستوى الأدنى [35].

فكما يقول احد دعاة العودة إلى الدولة الحارسة والمنتقدين للدولة التدخلية، أن عقداً من الزمن مضى على تطبيق سياسات (إدارة الطلب)، مثل تخفيض الضرائب ومحاولة التناغم الدقيق بين السياسة النقدية والرقابة على الأجور والأسعار والسياسات الدخلية، قد نتج عنها حصيلة مثبطة للعزائم. فقد أدى التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد مثلاً من خلال المدفوعات التحويلية لمعالجة الفقر والتنظيم الخاص بمعالجة الاخفاقات الممكنة للسوق إلى تكاليف حدية متزايدة والى انكماش في العوائد الحدية، وقد أدى ذلك إلى ظهور وجهات نظر اقتصادية جديدة نابعة عن(اولاً) الرغبة في تفسير التضخم المصاحب لبطالة متزايدة، و(ثانيا) الرغبة في خلق علم اقتصاد كلي يقوم على أساس سليم من السلوك الفردي التعظيمي مؤكداً على أهمية الحوافز والتوقعات، مما سيوفر فهما أفضل للاقتصاد وكشف لقصور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحليل الاقتصادي التقليدي. وينتهي هذا الاقتصادي المعروف إلى القول أن "معلومات ومقاييس أداء ومفاهيم وطرق تحليل جديدة قد ظهرت. نتج عنها كلها وصفات لسياسات بديلة[36].

ولعل من أهم هذه الوصفات هو الرجوع إلى مبدأ (الدولة الحارسة) ومبدأ(الخصخصة) ومبدأ الحل العام الواحد للمشاكل الاقتصادية من خلال سياسة نقدية غير تحكمية، تقوم على اساس (قاعدة ثابتة) من النمو النقدي تتلاءم ومعدل النمو الاقتصادي بعيداً عن(الدولة التدخلية).

ويدعم المناهضون لمبدأ (الدولة التدخلية) حجتهم استنادا إلى ثلاث مجموعات من التطورات الجديدة التي رمت ظلالا من الشك حول فعالية السياسة الحكومية في ميداني تخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخل.[37] وهي:

أولاً: نظرية الضريبة المثلى التي تم استعمالها لتقرير أنفع تصميم ممكن اجتماعياً لهيكل الضرائب والمدفوعات التحويلية. وقد أوصى التحليل بفائدة أسعار ضريبة حدية منخفضة. فلا يستطيع نموذج محكم لتعظيم الرفاه الاجتماعي أن يبرر أسعار ضريبة حدية تصاعدية حتى ولو كانت آثارها الشكلية على الحوافز ضئيلة.

ثانياً: واستناداً إلى الدراسة الاقتصادية الجزئية للخارجيات التي تسبب إخفاقات سوقية، وجهود الحكومة في تصفيتها، فقد تم تطوير نظرية حول(إخفاق حكومي/ مشابه، أو مقابل لإخفاقات القطاع الخاص). فاستناداً إلى التجربة التاريخية وإعادة تفحص الحوافز الدافعة للوكالات الحكومية، بدأ الاقتصاديون تدريجياً إدراك العلاقة بين حصيلات السوق غير التامة(مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجيات) وتورط الحكومة غير التام في سوق غير تامه، وبدأت الحكومة أحياناً أنها تسير بالأمور نحو الأسوأ وليس نحو التحسن. فكما تساعد إدارة الطلب النشطة أحياناً، فإنها في أحيان أخرى تفعل أسوأ مما تفعله القواعد غير التحكمية، لذا فان الدعوة لتدخل الحكومة لتصحيح إخفاقات السوق يجب أن يحكم عليها من خلال الحصيلة العملية وليس من خلال الحصيلة المثالية التي ترسمها الكتب المنهجية.

ثالثاً: بدأ الاقتصاديون بدراسة الحكومة نفسها كصناعة، وكمؤسسة تستجيب للمصالح الذاتية لاؤلئك الذين يبحثون عن استعمالها لأهداف أنانية، وليس كحكم كريم، وغير منحاز وكمدافع عن الخير العام. وقد ساعدت نظرية الاختيار العام هذه في وضع الأساس الفكري لرفض العمل الحكومي كجواب على المشاكل الاجتماعية، لصالح صياغة للسلوك الحكومي أكثر مباشرة واقل رومانسية).

في هذه النماذج تلعب التوقعات والحوافز والمدى الزمني دوراً أساسياً. ولهذه الأسباب أدت التطورات التحليلية في علم الاقتصاد في عقد السبعينات من القرن العشرين إلى رمي ظلال من الشك حول فعالية محاولات إدارة الطلب الكلي من خلال السياسة المالية أو النقدية، ووضع تأكيد اكبر على التوقعات والحوافز وبالتالي على أفق زمني أطول. ومن هذه العناصر، أعطيت التوقعات مكاناً خاصاً في السياق المستقبلي للسياسة الاقتصادية[38]. وكانت التوصية:

(أن تحجيم القطاع العام هو ليس ضرورياً فقط وإنما هو أمر مرغوب كذلك. وكانت النتيجة(الخصخصة) والدعوة إلى(الدولة الحارسة) وبيع القطاع العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفكيك وتقليل الإنفاق العام، الاجتماعي منه خاصة، التي تمثل كلها وصفات صندوق النقد الدولي(ومشروطيتة) المشهورة وما لها من آثار بعيدة على البلدان النامية.

1-7 الدولة في البلدان النامية:

قد تكون الطبيعة التلقائية وغير الشخصية لآلية السوق المثلى شيئاً محموداً لأنها تستطيع أن تعمل دون تدخل من قبل الإنسان، ولأنها في ظل نموذج المنافسة التامة ستقود إلى تخصيص امثل للموارد. غير أن العالم الواقعي يختلف عن النموذج المذكور المثالي، بحيث يتطلب الأمر تدخلاً حكومياً واعياً في الاقتصاد.

وقد نشطت الحكومات في معظم البلدان النامية، في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، في إدارة التنمية فيها. وقد دعم الفكر التنموي السائد عموماً هذا النشاط الحكومي على أساس نواقص السوق الشائعة، والخارجيات وأوجه القصور المختلفة في القدرات التنظيمية ومدى تحمل المخاطر لدى القطاع الخاص، مما ينتج عنه توسع في دور الدولة، سواء في تنظيم النشاط الخاص، أو في إقامة وإدارة النشاطات الفعلية في مشاريع مهمة استراتيجياً.

ولكن الارتدادات التي واجهتها جهود التنمية في ثمانيات القرن العشرين هزت الثقة في استراتيجيات التنمية السابقة وعرضت الدور التنموي للحكومة للانتقاد الشديد، وكان الأهم من ذلك والأكثر تأثيراً هو السير بركاب النقدية، والدعوة للدولة(الحارسة) واستعادة التأكيد وبشدة على إيديولوجية القطاع الخاص، في الأقطار المتقدمة ذاتها، مما اثر حتماً على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات المالية الدولية– خاصة منها صندوق النقد الدولي (ومشروطيته) المعروفة، التي هي(نقدية) شكلاً ومحتوى ومضموناً. وهكذا تدعى البلدان النامية اليوم لقبول نموذج تنمية وتصحيح هيكلي يتضاءل فيهما دور الدولة بشكل حاسم. والميل الآن هو نحو وضع اللوم كله على العملية التراكمية لهيمنة الدولة المفرطة على عملية التنمية، وذلك بالنسبة لتراجعات التنمية في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، دونما اعتبار للأحداث العالمية المضادة والتي كانت خارج نطاق سيطرة البلدان النامية، من مثل توقف البنوك العالمية عملياً في الإقراض، والزيادة الحادة في أسعار الفائدة، وانهيار الأسعار العالمية للسلع. هذا في وقت تم فيه التغافل عن الدور التدخلي الواسع للدولة في معظم الاقتصادات الناجحة في شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة. هذا بالإضافة إلى ندرة القدرات التنظيمية في البلدان النامية، قد يحد من أداء المؤسسات الحكومية ولكن دون أن يقلل من شانها أو ينفي الحاجة إليها[39].

أن المسالة هنا هي ليس حجم الحكومة بقدر ما أن الأمر يتعلق بنوعيتها وفعاليتها. فكثير من الحكومات في البلدان النامية تفتقر إلى حكومة قوية وهادفة توفر حساً توجيهياً استراتيجياً لعملية التنمية. وكما يقول سينغ [40] مدير عام لجنة الجنوب في جنيف في كلمة له: " أن حصيلة الجهود الرامية لتحسين القطاع العام تعتمد إلى حد كبير على نوعية الحكومة، ففي ظل نظام يعتبر الدولة ملكية خاصة للحكام، لا يمكن تحقيق إمكانات التنمية في القطاع العام. وفي ظل هيكل مهتري لدولة ما لا يمكن للمشروعات العامة أن تكون مثالاً يحتزى للتنمية وعندئذ لا يحتمل كذلك لهيكل مهترئ لدولة ما، أن يوفر مناخاً مناسباً لعمل القطاع الخاص من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال قواعد موضوعة في الكتب المنهجية، وليس من الصعب القيام بتقويم واقعي لحدود(الرأسمالية الناجحة) التي تزدهر في عدد من الأقطار النامية. كما لا يجب إغفال إمكانات إصلاح الهياكل القاصرة للدولة كجزء لابد منه من عملية النضوج. وفي التحليل الأخير، فان نوعية الفئة الحاكمة من السياسيين هي مدد رئيس لوتيرة التنمية. ولا يمكن عزل نوعية هذه الفئة عن نوعية الدولة. وليست (الخصخصة) بلسماً لكل أمراض القطاع العام، ولا يجب أن يصرف ذلك أذهاننا عن المهمة الأساسية التي تقع على عاتق الوطن كله والمتمثلة بتحديث هياكل الدولة. فليس هناك طرق مختصرة للرفاء والتقدم".

وهكذا تصبح المسالة في نهاية الأمر سياسية. وما تبقية (النقدية) وصندوق النقد الدولي في (مشروطيته) من تفكيك القطاع العام والاتجاه نحو القطاع الخاص هو عدم تسييس العملية الاقتصادية ولكن في الواقع العملي لا يمكن استبعاد السياسة في إدارة التنمية. غير أن ذلك يستدعى(سياسة) مخلصة ومندفعة ومكرسة ذاتها لجهود التنمية. وتتطلب(الخصخصة) جواً تنافسياً تاماً وصحياً، مما قد يساعد على الحد من قبضة أصحاب المصالح الضالعة على آلية الدولة. ولكن المنافسة بدورها تتطلب إطاراً سياسياً مناسباً لكي يتم تطبيقها وتتحقق فعليتها. ولذلك فان عملية(الإصلاح الاقتصادي) يجب أن تكون اشمل من مجرد تفكيك القطاع العام [41]. ويربط المدافعون عن الأسواق الحرة أحياناً بين (الحرية) الاقتصادية والحرية السياسية متناسين اختلاف الوضع في البلدان النامية عن البلدان المتقدمة.

فليس هناك في الغالب مثل هذا الارتباط بين الحريتين في البلدان النامية حيث تترافق الأسواق الحرة عادة مع عدم المساواة، كما أن التقشف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلوب لأغراض الحلول الاقتصادية ذات الاتجاهات السوقية قد تصاحبه سيطرة مطلوبة بقدر ما قد تصاحبه عملية ديمقراطية. ويجب الأخذ في الاعتبار ليس فقط اثر المؤسسات الحكومية على الحصيلة الاقتصادية وإنما أيضاً اثر التطورات الاقتصادية على تطور المؤسسات ذلك أن المؤسسات الاقتصادية العامة هي ليست مجرد وسائل صالحة أو غير صالحة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وإنما هي نشطة أيضاً في اختيار تلك الأهداف.

ولذلك فإنها كجزء من النسيج الاجتماعي يمكن أن ينظر إليها على أنها صالحة أو سيئة في ذاتها نفسها. أو في إطار الأهداف الاجتماعية التي لا يمكن ترجمتها إلى عالم تفاضل اقتصادي[42].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة واستنتاجات:

يتضح من النقاش السابق، أنه لا يمكن الاستغناء عن دور الدولة في الاقتصاد الوطني، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية. إذ أن هناك شيء واحد مؤكد، مهما كانت الإجابة عن التساؤل عن دور الدولة في هذا الشأن، وهو أن الدولة ستبقى مهمة مهما كان نوع المجتمع الذي تسود فيه، ومهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي، رأسمالياً أم اشتراكياً، أم إسلامياً، ومهما كانت المرحلة التي يمر بها القطر في تطوره الاقتصادي. فحجم الدولة كبير في مختلف أرجاء العالم، ودورها في الاقتصاد الوطني، سواء كانت "حارسة" أم "تدخلية" أم "راعية"، لا يمكن الاستغناء عنه أبداً. والاختلافات في ذلك تبين أن البلدان المتقدمة ستبقى نسبية أكثر منها جوهرية. ولن يستطيع حتى القطاع الخاص أن يستغنى عن الدور المفيد والمساعد الذي تلعبه الدولة في دفعه وإسناده بل وحمايته وإفادته.

أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن دور الدولة سيبقى مهماً دائماً، دون أن تغمط الدولة حق القطاع الخاص في لعب الدور الذي يناسبه في النشاط الاقتصادي عموماً. وسيبقى القطاع العام أساسياً في تطوير الاقتصاد القومي وتنشيط فعاليته الإنتاجية، أما بالتدخل المباشر، من خلال المشاركة في النشاط الاقتصادي مباشرة، أو بالتدخل غير المباشر، من خلال السياسات الاقتصادية، التنموية منها خاصة وفي كلتا الحالتين ستعود الفائدة على القطاع الخاص بشكل أو بآخر، وسيكون في مصلحته أن ينشط القطاع العام ويزدهر.

ونجد أيضاً أن الإسلام قد وضع إطاراً عاماً للسياسة الاقتصادية للدولة الإسلامية، يقوم على فلسفة الوسطية والإستناد إلى مبادئ عامة، أخصها مبدأ التوجيه الاقتصادي، ومبدأ التوازن الاجتماعي، وهذا في رأينا صالح لكل الدول المتقدمة منها والنامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش و المراجع

(١) عبد المنعم السيد علي، التغير في قواعد اتخاذ القرارات على المستوى الكلي (الإجمالي المحلي)، سلسلة كراسات بحث "العرب في عالم متغير"، 1995م، ص13.

(٢) Drucker, P.F., (1981), "Toward the Next Economics" in: Bell and Kristol, P.6.

(3)Oeconner J. (1969), "Scientific and Ideological Elements in the Economic theory of Government Policy" Science and society, (vol,33); Reprinted in Hunt and Schwarty, (Eds), PP.(730 – 773).

(٤) هارتلي، ك ويتسدل. ك. (1998م)، السياسة الاقتصادية الجزئية، ترجمة د. عبد المنعم السيد علي، (بغداد: الجامعة المستنصرية)، الفصل الثاني، ص ص(98 – 101).

(٥) Hunt, E.K., and Schwartzy, J.G.(1972), "Introduction" in: Hunt and Schwartzy (Eds.): A Critique of Economic Theory, (Harmondsworth Penguin), P.11.

(٦) غاليرت، ج. ك، ومينشيكوف، س. (1990)، الرأسمالية الاشتراكية والتعايش السلمي، ترجمة الدكتور هشام متولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص31.

(٧) المصدر نفسه، ص45.

(٨) المصدر نفسه، ص55

(٩) المصدر نفسه، ص56.

(١٠) المصدر نفسه ص66.

(١١) المصدر نفسه، ص68.

(١٢) المصدر نفسه، ص67.

(13) Kernai, J, (1980), Economics of shortage (N.Y.North Holland): PP.(165 – 166).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(14) Gregory, P.R., and sruaut R. C., (1985), Comparative Economic System, (Boston: Houghton Mifflin Co.) P.165.
(15) Wilczynski, J., (1970), the Economic of Socialism, (London: George Allan and unwin, Ltd), PP.11-12.
(16) Lamge, O., (1938), "On Economic theory of Socialism", in: lange, O., and Taylor, F.M., (1938), on the Economic theory of Socialism, (MincapoLis: University of Minnesota Press), P.24.
(17) Wilezynski, op.cit, P.212.
(18) Johnson, H.G., (1969): Essays in Monetary Economics, (London: George Allan and Unwin Ltd.). P.11.
(19) Keynes, J.,M., (1936), the General theory of Employment Interest and Money, (London: Macmillan), P.27.
(20) Phillips, A.W., (1958),"The Relation Between unemployment and the Rate of change of Money wage Rates in the United.
Kingdom, (1861 – 1953), "Economica", "New Series, (Vol.25, November). PP.283 – 299)

(٢١) إبراهيم دسوقي أباظة، الاقتصاد الإسلامي، مقوماته ومناهجه، دار لسان العرب، لبنان، منشورات يوسف، الخياط، ص17.

(٢٢) المرجع السابق، ص20.

(٢٣) سعيد سعد فرحان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1986 – ص17.

(٢٤) محمد عبدالمنعم خضر، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار المجمع العالي، جدة، ص110.

(٢٥) محمد المبارك، نظام الإسلام "الاقتصاد مبادئ وقواعد عامة"، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت، ص 123.

(٢٦) سورة النساء، الآية (59).

(٢٧) محمد المبارك، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢٨) المرجع السابق ص136

(٢٩) شوقي أحمد دنيا، النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، مكتبة الخرجي، الرياض، الطبعة الأولى 1999، ص120.

(٣٠) محمد عبد الله العربي، محاضرات في النظم الإسلامية، بدون تاريخ وبدون دار نشر، ص322.

(٣١) محمد محفوظ، دور الدولة في نظرية السوق، صحيفة الرياض، العدد (15947)، بتاريخ 2012/5/21م.النسخة الإلكترونية، مؤسسة اليمامة الصحيفة.

(٣٢) عبد المنعم السيد علي، المتغيرات المستجدة على الساحة العالمية، كراسة بحوث اقتصادية عربية، سلسلة كراسات بحث، العرب في عالم التغير، 1995م، ص40.

(٣٣) Deane, P1, (1978)"Post keynsian Economics: Solving the crisis in Economic theory". In: Bett and Kristoc, (Edi) P.P. 209-210.

(٣٤) محمد محمد الإمام، حول مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك بعد حرب الخليج الثانية والتطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة، الحلقة النقاشية التي أقامها معهد التخطيط العربي في الكويت بالتعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة، يومي 6-7 يونيو 1992م"، ص22.

(٣٥) المرجع نفسه، ص22.

(٣٦) المرجع نفسه، ص22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣٧) Boskin, M.j.,(1987), Regan and the U.S., Economy. The structure, Failure and Un finished Agenda, (San-Francisco: international. Center for Economic Growth). P.P28-29.

(٣٨) Op, Cil, P 44.

(٣٩) Op, Cil, P 42-43 .

(٤٠) Singh, M., (1990), " Keynote Address: Development policy Research: the task Ahead" Proceedings of the world Bank Annual Conference on Development Economics, Apr- 26-27, 1990, Washington, D.C. P.P 14-15.

(٤١) Op, Cil, P .18

(٤٢) Op, Cil, P .16

(٤٣) A Rkadie, V, (1990), the Role of institutions in Development, " Proceedings of the world Bank Conference on Development Economics April 26 and 27, 1989 Washing Ton, D.C., P.173.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com